الاتحاد الزراعي يناقش مشكلة الإنتاج الزراعي للموسم الحالي ونقص مادة الديزل

■ صنعاء/سبأ

ناقش المكتب التنفيذي للاتحاد التعاوني الزراعي أمس برئاسة رئيس الاتحاد محمد محمد بشير مشكلة الإنتاج الزراعي للموسم الحالي ونقص مادة الديزل على المزارعين والية حلها بما يخدم عملية التنمية الزراعية.

واستعرض الاجتماع رؤية الاتحاد في معالجة ما قد يسببه عدم حصول المزارعين على كميات من الديزل وتأثيرها على الزراعة والتي قد تسبب تلف المحاصيل وعدم قدرة المزارع على الزراعة للموسم القادم وانعكاسها على الاقتصاد الوطني، فضلا عن الآلية التنفيذية لما تضمنته الرؤية.

وأكد الاجتماع من خلال رؤيته ضرورة التنسيق مع شركة النفط في استيراد كميات من الديزل بحسب المسوحات الميدانية لاحتياجات المزارعين في مختلف المحافظات، حيث يقوم الاتحاد بتحديد مناطق الإنتاج على مستوى كل محافظة ومديرية ومسح شامل للحيازات الزراعية في كل منطقة تحدد فيها بشكل دقيق أسماء المزارعين مشمولة بالمساحة لكل مزارع المزروعة منها والغير مزروعة.

وفي الاجتماع أشار رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي الى أن الجانب الزراعي في اليمن يمثل أهمية اقتصادية حيث يوفر فرص العمل تصل إلى ٦٥٪ من إجمالي العمالة في اليمن فضلا عن اعتماد كثر من الأسر على الزراعة كمصدر دخل، منوها بان الزراعة ترفد الاقتصاد الوطني بحوالي ١٧٪ من الناتج المحلي.

ولفت إلى أن حدوث تأثيرات على هذا القطاع سوف يشكل عائق اقتصادي كبير سوف يؤثر على الحالة الاجتماعية وزيادة البطالة ومعدل الفقر، مشيرا إلى ان وجود أزمة الوقود المتمثلة في قلة مادة الديزل سوق يؤثر تأثيرا كبيرا على القطاع الزراعي.

وأكد بشير إلى ضرورة تضافر الجهد الرسمي مع الجهد الشعبي في سبيل العمل على حل ومعالجة هذه الأزمة، مشيرا إلى أن الاتحاد قد عمل رؤية لمعالجة ما قد تسببه عدم حصول المزارعين على مادة الديزل وتأثيرها الزراعة وتم رفعها للجهات المسئولة للبت فيها في اسرع وقت.

٧,٧ مليار دولار قيمة الصادرات اليمنية خلال العام الماضي ٢٠١٠م

■ ،،خاص / الثورة

بلغ إجمالي القيمة للصادرات اليمنية خلال العام الماضي ٢٠١٠ م نحو ٧ مليارات و٧١٨ مليون دولار.

وبينت إحصائية حديثة صادرة عن البنك المركزي اليمني أن صادرات النفط والغاز بلغت قيمتها ٦ مليارات و٣٤٨ مليون دولار منها مليارات و٧٤٨ مليون دولار حصة الحكومة و٣ مليارات و٥٩٩ مليون دولار حصة الشركات .

وكانت القيمة الإجمالية للصادرات السلعية قد انخفضت من ٨٩٧٦,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٨م إلى ٥٨٥٥ مليون دولار عام ٢٠٠٩م بنسبة ٣٤,٨٪ أي بمقدار ٣١٢١,٩ مليون دولار وبالتالي انخفضت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٨,٩٪ عام ٢٠٠٨م إلى ١٩,٥٧٪ عام ٢٠٠٩م، ويرجع ذلك إلى سبب رئيسي وهو تراجع متحصلات الصادرات النفطية عام ٢٠٠٩م مقارنة بما كانت عليه عام ٢٠٠٨م، حيث انخفضت بمقدار ٣,٣ مليار دولار وبنسبة ٤٢,٦٪ لتصل نهاية عام ٢٠٠٩م إلى ٤,٤ مليار دولار مقارنة بـ ٧,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨م الأمر الذي أدى إلى تناقص نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات السلعية من ٨٦,١٪ عام ٢٠٠٨م إلى ٧٥,٧٪ عام ٢٠٠٩م ويعود ذلك إلى انخفاض الإنتاج النفطي من ١٠٧ ملايين برميل عام ٢٠٠٨م إلى ١٠٠ مليون برميل عام ٢٠٠٩م من جهة، وزيادة الاستهلاك المحلي للنفط من جهة ثانية حيث ارتفع الاستهلاك المحلي من ٢٤,٩٧ مليون برميل عام ٢٠٠٨م إلى ٢٩ مليون برميل عام ٢٠٠٩م من جهة ثانية، بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط العالمية بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تراجع متوسط سعر برميل النفط من (٩٦ دولاراً/برميل) عام ٢٠٠٨م إلى (٦٣,٥دولار/برميل)عام ٢٠٠٩م.

أما الصادرات السلعية غير النفطية (والتي تعد محدودة كماً ونوعا) فقد شهدت ارتفاعاً بمقدار ١٧٣,٥ مليون دولار بمعدل نمو ١٣,٩٪ لتصل في نهاية عام ٢٠٠٩م إلى ١.٤٢٢,٦ مليون دولار مقارنة بـ ١.٢٤٩,١ مليون دولار عام ٢٠٠٨م، كما ارتفعت نسبتها إلى إجمالي الصادرات السلعية من ١٤٪ عام ٢٠٠٨م إلى ٢٤,٣٪ عام ٢٠٠٩م.

وعلى الرغم من ذلك فإن محدودية الصادرات غير النفطية قد أضعفت من تأثير نموها على إجمالي الصادرات الأمر الذي يعني استمرار هيمنة الصادرات النفطية وبقاءها عاملا حاسما في نمو إجمالي الصادرات اليمنية الأمر الذي يؤكد إن تحسن الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات مرهون بتحسن أسعار النفط العالمية.

مقترح لإنشاء مجلس أعلى للمراجعة والمحاسبة

■ ،،خاص / الثورة

كشف تقرير حكومي عن إعداد مشروع مقترح لإنشاء مجلس أعلى للمراجعة والمحاسبة يضم ٥٠٪ من القطاع العام و٥٠٪ من القطاع الخاص.

وأشار إلى أن ذلك يأتي في إطار جهود الحكومة في مكافحة الفساد بالإضافة إلى الإجراءات التي تم تنفيذها ومنها تشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وإعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وتعزيز مشاركة المجتمع المدني والنقابات والمجالس المحلية في مكافحة الفساد وحماية المال العام.

وإعداد الموقع الالكتروني الخاص بمبادرة الشفافية والذي يتولى نشر التقارير عبر الوسائل المختلفة.

وحصلت اليمن في مؤشر مدركات الفساد (CPI) على ٢,٣ نقطة بمستوى ثقة ١,٩-٢,٨ عام ٢٠٠٨م مقارنة بـ ٢,٥ نقطة في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٧م، حيث بلغ عدد المسوحات المستخدمة حوالي ٥ مسوحات مقارنة بـ٩ في مؤشر ٢٠٠٧م وادى هذا الانخفاض إلى تراجع ترتيب اليمن في هذا المؤشر إلى ١٤١ مقارنة بـ ١٣١ في تقرير مدركات الفساد للعام ٢٠٠٧م من بين ١٨٠ دولة شملها التقرير على المستوى العالمي.

وإدراكاً من الدولة لمخاطر الفساد على المجتمع والتنمية، صدر قرار جمهوري عام ٢٠٠٣م بتشكيل لجنة وزارية لمكافحة الفساد. وقد حققت هذه اللجنة إنجازات ملموسة في استهداف قضايا ومسببات الفساد، وصادق البرلمان عام ٢٠٠٥م على معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وصدر بشأنها قرار جمهوري في نهاية العام ذاته واصبح من حق رؤساء اللجان النيابية استدعاء الوزراء والمحافظين دون الحاجة إلى الرجوع إلى هيئة الرئاسة. كما اتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات مثل تخفيض التعريفة الجمركية التي هدفت إلى محاربة التهريب، وخفض النفقات في بنود الميزانية وترشيد استخدامها، إضافة إلى إصدار عدد من القوانين مثل قانون الذمة المالية ومكافحة الفساد وقانون المناقصات والمشتريات الحكومية، وكذا انضمام اليمن إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

الهيئة اليمنية للمواصفات تطبق آلية حديثة للرقابة على العاب الأطفال

■ ،،متابعة/ أوسان الكمالي

بدأت الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة بالتطبيق الإلزامي للائحة الفنية الخاصة بلعب الأطفال والتي تأتي ضمن جهود الهيئة لتطوير آلياتها الرقابية الهادفة إلى حماية المستهلك وذلك في إطار المنظومة الخليجية لضبط المنتجات في السوق الخليجية المشتركة.

وقال الأستاذ/ وليد عبد الرحمن عثمان – مدير عام الهيئة في تصريح نشره موقع الهيئة بأن تطبيق اللائحة الفنية الخاصة بلعب الأطفال تهدف للحد من الأخطار التي قد يتعرض لها الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٤ عاماً نتيجة لما تحتويه بعض تلك اللعب من مواد خطيرة كالأصباغ والمواد البلاستيكية معادة التصنيع وغيرها باعتبارها مضرة بالصحة والسلامة. مشيرا إلى أن ذلك التوجه جاء ضمن توسع نشاط الهيئة للرقابة على المواد والمنتجات والتي كانت تعتبر خارج نطاق مسئوليتها ومنها لعب الأطفال، مؤكدا بأن الهيئة تقوم اعتبارا من الأول من شهر يوليو الحالي باتخاذ كافة التدابير اللازمة لتطبيق شروط اللائحة الفنية الخاصة بلعب الأطفال من اجل توفير لعب آمنة في أسواقنا مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة. مشدداً على أهمية أن تكون اللالعاب حاملة لشارة المطابقة الخليجية وأن يتم إرفاق الملف الفني لشحنات لعب الأطفال المستوردة التي تثبت مطابقتها لاشتراطات ومتطلبات الأمن والسلامة التي حددتها اللائحة.

ودعا عثمان جميع التجار المستوردين والمنتجين إلى الالتزام والتقيد بضوابط اللائحة الفنية والتأكد من مدى مطابقة شحناتهم لاشتراطات ومعايير اللائحة قبل الشروع في عملية الاستيراد حتى لاتتعرض للإتلاف أو إعادتها إلى بلد المنشأ. مهيبا بجميع الآباء والأمهات والمستهلكين بشكل عام بالتعاون مع الهيئة من خلال عدم اقتناء أو شراء أي لعبة لا تحمل شارة المطابقة الخليجية والتي تعني أن اللعبة آمنة ومطابقة للائحة الفنية، والإبلاغ عن اى مخالفات ليتم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها.

يذكر بان الهيئة كانت قد أبلغت مستوردي ومنتجي العاب الأطفال مطلع العام الحالي ٢٠١١م عن اتخاذ قرار البدء بالتطبيق الإلزامي للائحة الفنية الخاصة بالعاب الأطفال من خلال الإعلان في عدد من وسائل الإعلام المقروءة وعممت اللائحة عبر الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية.

مشروع الأمن الغذائي بذمار ودوره في التنمية الزراعية

شهد العام ٢٠٠٨م أزمة غذائية طاحنة عصفت بالواقع العربي عامة والواقع اليمني خاصة تأثرت بها دول منتجة للسلع الغذائية الإستراتيجية خصوصاً (القمح) ناهيك عن الدول المستهلكة لهذه السلع حيث أدى انخفاض المعروض من هذه السلع إلى ارتفاع أسعار الموجود في الأسواق ارتفاعاً كبيراً نظراً للحاجة المتزايدة لهذه السلع لعدة أسباب، أهمها الارتفاع المتزايد في عدد السكان وشحة المياه الجوفية وقلة الأمطار كما أن شح الموارد الطبيعية وعدم توفر مستلزمات الإنتاج يعتبر من العوامل التي ضاعفت من الأزمة الغذائية، إضافة إلى التوجه المحلي نحو زراعة القات بصورة متزايدة فاقم تبعات الأزمة الغذائية محلياً، ومهما تكن أسباب هذه الأزمة فإنها مثلت محطة هامة لمراجعة الاستراتيجيات والسياسات التي كانت متبعة في مجال تحقيق الأمن الغذائي على المستوى العالمي...

م/ صلاح أحمد المشرقي

استدعى معها إعادة تقييم الوسائل والأساليب في تحقيق الأمن الغذائي وتحديد المعوقات بصورة كبيرة مع التأكيد بان الأزمة الغذائية لا يمكن أن تمر بسهولة من حيث التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبحسب خبراء اقتصاديين فإن الاضطرابات الحقيقية فيما يتعلق بتوفر السلع الإستراتيجية سيكون في السنوات القليلة القادمة ويمكن اجتياز هذه الجائحة بإيجاد أمن غذائي حقيقي ومن الأهمية بمكان معرفة أن مفهوم الأمن الغذائي لا يتوقف فقط على توفير الاحتياجات الغذائية لجميع أفراد المجتمع لما للغذاء من تأثيرات على النمو والصحة ومقاومة الأمراض وقدرة الشخص الجسمانية والإنتاجية والعقلية وحالته النفسية بل يضاف إلى ذلك جودة وسلامة الغذاء ونشر الوعي الغذائي حيث أثبتت الكثير من الدراسات أن حالات سوء التغذية ترجع إلى الجهل بأصول التغذية . فالأمن الغذائي إما أن يكون مطلقاً أو نسبياً ففي حالة المطلق يكون معنى الأمن الغذائي هو إنتاج الغذاء داخل الدولة بما يعادل أو يزيد عن الطلب المحلي . أما في الحالة النسبية يصبح الأمن الغذائي هو قدرة الدولة على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً وهو ما يسميه البعض الأمن الغذائي الذاتي أو المحلي مع ضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، وهذا النوع هو ما سنقف عنده والذي يتوافق مع مشروع الأمن الغذائي في بعض مديريات محافظة ذمار . لنسلط الضوء على برامج وأنشطة هذا المشروع الحيوي والهام والذي يمول من قبل الاتحاد الأوروبي وينفذ بالتنسيق والتعاون بين كل من الصليب الأحمر الفرنسي والألماني وجمعية الهلال الأحمر اليمني إيماناً منهم بان تحقيق الأمن الغذائي لمجتمعات محددة سيقود إلى تقليد ايجابي لمجتمعات أخرى حتى يتحقق الأمن الغذائي النسبي . بدأ هذا المشروع نشاطه مع مطلع العام ٢٠١٠م ((وهو ما يمكن اعتباره نتاج إعادة تقييم الوسائل والأساليب)) في مناطق محددة بمحافظة ذمار تحديداً في أربع مديريات هي (عنس، عتمة، المنار، مغرب عنس) مستهدفاً من هذه المديريات عشر قرى بحسب معايير محددة بهدف تحقيق أمن غذائي نسبي لهذه المجتمعات من خلال زيادة الإنتاجية الزراعية كماً ونوعاً وصيانة المدرجات الزراعية وتحسين مصادر المياه وتحسين السلوك أو النمط الغذائي السائد في هذه المناطق ولتحقيق هذا الهدف ينفذ المشروع توليفة متكاملة من الأنشطة الفنية المترابطة التي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي لهذه المجتمعات بعد معرفة واقع المجتمع المحلي واحتياجاته وأولويات الاحتياج والذي تبين من خلال مسح ميداني تم تنفيذه في المديريات والقرى المستهدفة فقد أظهرت هذه المسوحات أن ما نسبته ٨٢,٢٪ ممن شملهم المسح الميداني إنتاجهم من السلع الزراعية لا يغطي حاجة الأسرة وبالتالي يقومون بشراء ما يحتاجونه من الأسواق . ونسبة ٩١,١٪ لا يقومون بحصاد مياه الأمطار كذلك ٥٧,٨٪ لا يتبعون دورات زراعية بين محاصيل الحبوب والبقوليات وأيضا ٩٩,٨٪ يعانون من مشاكل في صيانة المدرجات الزراعية في منطقة الدراسة . ومن هنا أصبح التدخل في تحقيق الأمن الغذائي لهذه المجتمعات أمرا ملحا وضروريا من خلال مجموعة من الأنشطة الفنية المترابطة التي ستسهم في خفض هذه النسب إلى مستوياتها الدنيا ومن أهم الأنشطة والبرامج الفنية – بناء وتحسين نظام حصاد المياه من اجل توفير المياه أثناء فترات الجفاف لري المحاصيل الزراعية والذي سيترتب علية زيادة الرقعة الزراعية وزيادة الإنتاجية وتنوع في إنتاج المحاصيل وبالتالي توفير أنواع مختلفة من الأغذية الذي سيؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي ومن اجل تحقيق ذلك نفذ المشروع في عموم المناطق المستهدفة عدد (١٦) منشاة مائية مابين خزان وحاجز مائي ستوفر المياه لأكثر من (١٠٠هكتار) من الأراضي الزراعية – أما البرنامج الآخر الذي ينفذه المشروع يتمثل في إدارة المدرجات الزراعية والحفاظ على التربة ويعتبر هذا النشاط من الأهمية بمكان نظراً لطبيعة المناطق المستهدفة واعتماد غالبية السكان على الزراعة في المدرجات الجبلية وبعض الأودية ومن خلال صيانة المدرجات الزراعية وحمايتها سيعزز من زيادة الإنتاجية الزراعية وتوفير مصائد لمياه الأمطار أمنه بفعل إعادة صيانة المدرجات الزراعية ويترافق ذلك مع إحياء العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة التي تحض على العمل التعاوني في بناء المدرجات وصيانتها – إضافة إلى تنفيذ برامج توعوية متخصصة في مجال رفع الوعي الغذائي للأسرة في المجتمع الريفي فمن المعروف أن الغذاء والصحة وجهان لعملة واحدة وبرامج التوعية تهدف الى تكوين عادات واتجاهات غذائية صحية إضافة إلى تخزين الأغذية بطريقة سليمة والاهتمام بنظافة الأغذية للوقاية من الأمراض والحد من انتشارها وبناء قدرات اللجان المنتجة والتي تم تشكيلها بعدد ١٢ لجنة منتجة تحقيق أهداف المشروع وضماناً لديمومة واستمرارية البرامج الفنية تم تدريبهم وبناء قدراتهم وتزويدهم بالمعارف والمهارات والمعلومات الصحيحة مع الأخذ بعين الاعتبار الأعراف والتقاليد الاجتماعية السائدة وتزويدهم بالبذور المحسنة بإجمالي وصل إلى (٩ أطنان) من البذور المحسنة والبلدية المعاملة من محاصيل الحبوب والبقوليات مثل القمح والعتر والعدس بعد أن أظهرت نتائج المسح الميداني أن غالبية المزارعين فقدوا أصولهم الوراثية نظراً لعدم زراعتها واعتمادهم على محصول واحد وهو الذرة الرفيعة حيث تم تزويدهم ببذور هذه المحاصيل وتم زراعتها ومتابعة مراحل نموها وتوجيه النصائح والإرشادات الزراعية للمزارعين واللجان المنتجة كما أن المشروع حرص على تحليل الدورات الزراعية الممارسة عند بعض المزارعين وتم نشر أفضل الدورات الزراعية للمحاصيل إلى بقية المزارعين المستهدفين ولم يقتصر الأمر عند هذه الأنشطة بل أن المستفيدين بادروا طواعية لقلع شجرة القات من أراضيهم الزراعية بما يزيد عن مساحة أكثر من (٢ هكتار) وتم تزويد هؤلاء المزارعين ببذور محاصيل حبوب محسنة ومعاملة. إن المتابع لمراحل وإجراءات تنفيذ هذه الأنشطة والبرامج يدرك حقيقة تلهف المجتمعات الريفية ليس في محافظة ذمار وحسب بل في كل ربوع الأرض اليمنية إلى مثل هذه المشاريع المتخصصة التي تسهم في خفض الفقر الريفي والحد من الهجرة سواء الداخلية أو الخارجية كون المجتمع الريفي اليمني مجتمعاً زراعياً يعتمد في معيشته على المنتجات الزراعية وبالتالي فإن تحقيق الأمن الغذائي لمجتمع ما سيقود إلى تحقيق الأمن الغذائي الوطني وهو ما تسعى إليه الدولة في كل قطاعاتها . وهنا يجدر بنا أن نشيد بالدور البارز للاتحاد الأوروبي والصليب الأحمر الفرنسي والألماني على تبنيهم لهذا المشروع سواء بالتمويل أو التنفيذ والمتابعة المستمرة لمراحل التنفيذ وهذا يعكس عمق العلاقات الأخوية والصداقة المتينة بين بلادنا والاتحاد الأوروبي ونتمنى أن يستمر دور الاتحاد الأوروبي في تبني مثل هذه المشاريع ليصل خيرها إلى اكبر قدر ممكن من المجتمعات الريفية اليمنية.

استشاري الإعلام والاتصال التنموي – ذمار